الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارك إن – كوك ..... (جمهورية كوريا)

المحتويات

بيان الرئيس

بيان نائبة الأمين العام

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-54140 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** ذكر أن أزمات عالمية عديدة لم يسبق لها مثيل تشكل تهديدا خطيرا لجهود المجتمع الدولي لإرساء دعائم السلم والرخاء العالميين، وقد تؤدي إلى دحر المكاسب الإنمائية التي تحققت على امتداد عقود من الزمان. ويجب على الأمم جميعها أن تتوصل إلى أرضية مشتركة وأن تعمل معا. والواقع أن أهمية التعددية والعمل والجماعي ما برحت موضوعا مشتركا في المناقشة العامة في الجلسة العامة. ولقد حان الوقت، كما ذكر عدد من المتكلمين، لتجديد التعددية وزيادة قوة الأمم المتحدة ووحدتها. وأوضح أن العديد من التحديات الحالية يدخل في اختصاص اللجنة. ويجب على الدول الأعضاء أن تنحي خلافاتها جانبا، وأن تعمل معا لإعداد استجابات جماعية وخط سبيل نحو التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن المهمة المقبلة مضنية فإنه يمكن تحقيق الكثير لو أمكن اغتنام الزخم السياسي الموجود حاليا. وقال إن مكتب اللجنة وأمانتها سيعملان كادحين لدعم اللجنة في جهودها.

٢ - وأضاف أن تغير المناخ هو أبرز قضايا القرن الحادي والعشرين. ولقد شهد اجتماع القمة المعني بتغير المناخ المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على خطورة الاحترار العالمي والحاجة الملحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وكما ذكر الأمين العام ذاته، فإن عدم التوصل إلى اتفاق واسع النطاق في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف الذي سيكون بمثابة اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ سيكون عملا لا يغتفر أخلاقيا، وقصير النظر اقتصاديا، وغير حصيف سياسيا. ويجب أن توجه اللجنة نداء قويا لاعتماد اتفاق عالمي ناجح لتغير المناخ في ذلك الاجتماع. وسيقوم مكتب اللجنة وأمانتها بتنظيم عدد من الأحداث الجانبية بشأن تغير المناخ.

٣ - وتبرهن الأزمة المالية العالمية على الحاجة الماسة لإعادة تنشيط النظام المالي الدولي. وعلى الرغم من بعض دلائل الانتعاش فإن الأزمة بعيدة عن النهاية في الكثير من البلدان. ويجب أن توجه اللجنة رسالة واضحة عن أفضل سبيل لمعالجة آثار الأزمة وأن تخط سبيلا نحو نظام اقتصادي ومالي دولي أكثر إنصافا واستقرارا. ولقد تم، لمنع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل، تقديم عدد من المبادرات العالمية لعلاج المثالب الأساسية الكامنة في هذا النظام. وينبغي أن تتجنب اللجنة الازدواج، وأن توجد أوجه تآزر فيما بين هذه المبادرات، مع إبراز آراء الدول الأعضاء جميعها على النحو الواجب.

٤ - ومضى يقول أنه ينبغي للمجتمع الدولي، مع بدء أعماله التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، أن يمعن الفكر في الدروس المستفادة وأن ينظر في الطريقة التي يمكن بها لذلك الاجتماع أن يعزز الدعم الدولي لتلك الأهداف.

٥ - وعلى الرغم من أن أسعار الأغذية قد شملها الاستقرار فإن الأزمة الغذائية العالمية ما زالت مستمرة. ويمكن أن تكون أوجه النقص في الأغذية كارثية لأنها تؤثر على نحو سريع في العديد من الناس. وفي حين أن الاستجابات الإنسانية الأكثر فعالية تتسم بالأهمية الحيوية، فإنه يجب أيضا علاج مسألة الأمن الغذائي من منظور أطول أجلا، بالتأكيد على التنمية الزراعية المستدامة. ورحب في هذا الصدد بقرار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عقد

مؤتمر قمة عالمي معني بالأمن الغذائي في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٦ - وذكر أن المسائل العديدة قيد النظر ستكون موضوع اجتماع عالمي رئيسي سيعقد في المستقبل القريب. وأعرب عن الثقة في أنه سيتسنى للجنة الإسهام في ذلك الاجتماع بتقديم أفكار جديدة وتعبئة الزخم من أجل العمل.

٧ - وأخيرا، سينظم مكتب اللجنة وأمانتها مجموعة من الأحداث الخاصة في أثناء الدورة. وسيتم اختيار أعضاء أفرقة المناقشة على أساس التمثيل الجغرافي المتوازن وخبرتهم وآرائهم. وستعمم في القريب تفاصيل هذه الأحداث. وقال إنه يتطلع إل مشاركة الوفود جميعها مشاركة نشطة وفعالة.

بيان نائبة الأمين العام

٨ - **السيدة ميغيرو** (نائبة الأمين العام): ذكرت أنه في حين أن الاقتصاد العالمي دخل، في نهاية المطاف، مرحلة الاستقرار فإن عملية الانتعاش لا تزال مهتزة والبطالة ما برحت عالية عبر العالم. ويمكن أن يشمل الفقر ١٠٠ مليون آخرين من الناس بحلول نهاية هذا العام. وأضافت أنه تم اكتشاف فيروس أنفلونزا اتش ١ إن ١ في ١٨٠ بلدا وأنها آخذة في الانتشار.

٩ - وأشارت إلى أن تغير المناخ ما فتئ واحدا من أكثر التحديات الحالية إلحاحا. وأوضحت أن البلدان المتقدمة تسلم بأنها لا بد لها أن تتخذ تدابير جذرية لتخفيض انبعاثاتها، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية فيما يتصل بأعمال التكيف والتخفيف

١٠ - وفي حين أن قادة مجموعة العشرين قد اتخذوا قرارات كان لها دور هام في تخفيف حدة الأزمة المالية، فإن عملية اتخاذ القرارات الأكثر شمولية ستكون حاسمة الأهمية في كفالة التنفيذ، وفي وضع إطار تنظيمي أكثر إنصافا وتوازنا. ولهذا ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة.

١١ - وأضافت أن هيئات شتى تابعة للأمم المتحدة تتصدى الآن لعلاج الأزمة المالية، ومكافحة الحمائية، وتعزيز اختتام دورة الدوحة. وأوضحت أن مبادرة الاقتصاد الأخضر تقوم على أساس افتراض أن الاستثمار في القطاعات الخضراء تترتب عليه فوائد اقتصادية وبيئية على حد سواء. وتركز مبادرات أخرى على العمل الكريم، والحماية الاجتماعية، والابتكار التكنولوجي، والحوافز الاستثمارية، والأطر القانونية القوية. ويجري العمل على أعلى المستويات كيما يكون للفقراء والضعفاء صوت أكبر ولتمكين الفقراء على الصعيد القانوني.

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - **السيد شا زوكانغ** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الأزمات المتعددة التي تهدد التنمية تؤثر أيضا على السلامة والأمن وحقوق الإنسان. فلقد أتت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي هي أسوأ أزمة حدثت طيلة ٧٠ عاما، علاوة على أزمات الطاقة والأمن الغذائي وتغير المناخ. ولقد أوضحت منظومة الأمم المتحدة بجلاء آثار هذه الأزمة - وهي آثار تثير الجزع. وتشير الدلائل إلى أن عام ٢٠٠٩ سيشهد انخفاض معدلات التجارة العالمية لأول مرة منذ ٢٧ سنة؛ وزيادة معدل البطالة في العالم؛ وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ ووقوع ١٠٠ مليون آخرين من الناس في براثن الفقر علاوة على ما كان متوقعا قبل الأزمة؛ وتعرض الموارد الطبيعية التي يوجد عليها طلب كبير إلى المزيد من الضغوط؛ وانتكاس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يترتب على ذلك من آثار أشد على الفقراء والضعفاء. وعلى الرغم من التعاون الدولي الذي لم يسبق له مثيل والدلائل المؤقتة على

الانتعاش فلا يوجد مجال للرضا عن الذات. وينبغي أيضا عدم الحد من الإجراءات المتضافرة اللازمة. ولا تقوم الحاجة علاوة على ذلك إلى الحوافز المالية والنقدية فحسب.

١٣ - ويجب أن يكون الانتعاش مستداما وأخضر، وأن يعزز اتباع نهج متكامل للتصدي للأزمات المتعددة. وتؤيد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية النداء إلى تأمين صفقة خضراء عالمية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة، تتيح الفرصة لإجراء استثمارات تحويلية واسعة النطاق في مجال إنتاج الطاقة واستخدامها، وتوفير التدريب على المهارات ونقلها، وإيجاد الملايين من فرص العمل في المجالات الخضراء في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبوجه أعم، يجب أن يكون التصدي للأزمة متسقا مع الاستثمارات طويلة الأجل في الطاقة النظيفة، والأمن الغذائي، والحد من الفقر في البلدان النامية، للمساعدة على توليد تقدم محدد نحو أهداف التنمية والمناخ التي يجب أن تمضي معا جنبا إلى جنب. ويحظى اتفاق مجموعة العشرين مؤخرا على وضع إطار لإحراز نمو قوي ومستدام ومتوازن بالترحيب إذا كان يعني اتباع طريق للنمو العالمي ينخفض فيه مستوى الانبعاثات، ويرتفع فيه معدل النمو للبلدان النامية. ويمثل هذا الطريق بؤرة الاهتمام في دراسة استقصائية اقتصادية واجتماعية عالمية لعام ٢٠٠٩، وفي إحاطات السياسة العامة ذات الصلة المقدمة من الإدارة والرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق في مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وسيكون معروضا على اللجنة أيضا تقرير الأمين العام عن تغير المناخ وما يمكن أن يترتب عليه من آثار أمنية، الذي يبين أن التنمية المستدامة هي أنجع عامل مخفض للتهديدات، وأنها هامة بصفة خاصة لتعزيز القدرة على التكيف في أشد البلدان ضعفا.

١٤ - ومضى يقول إنه يجب معالجة الجذور المنهجية اللازمة ومضاعفة الجهود لإصلاح النظام المالي الدولي. وأن تعزيز الأطر المؤسسية للتصدي للآثار المحتملة لتقلبات تدفقات رأس المال وإزالة القيود على الأسواق على نحو أكثر كفاءة وفعالية يمثلان مهمة عاجلة. ويتعين إدماج الخطوات الهامة التي وعدت بها مجموعة العشرين في التشريعات الوطنية. وسيكون من العسير، علاوة على ذلك، إقامة اقتصاد عالمي متوازن دون النظر في الوقت ذاته في نظام الاحتياطي العالمي على الأجل الأطول.

١٥ - وأشار إلى أن التحرك نحو وضع إطار متعدد الأطراف لكفالة النمو المتوازن والمستدام - وهذا نهج تنادي به إدارته منذ وقت طويل - يقتضي إحراز تقدم معجل بشأن إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية. ويجب أن يكون للبلدان النامية صوت ومشاركة متناسبان على نحو أكبر في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لكفالة مشروعية هذه المؤسسات وفعاليتها. ويجب أيضا معالجة مسألة الافتقار الشديد إلى التناسق بين النظام التجاري الدولي والنظام النقدي والمالي الدولي.

١٦ - ولا يمكن أن تؤدي الحمائية إلا إلى إعاقة الانتعاش العالمي، لأن التجارة ما برحت مصدرا حاسم الأهمية للأموال في البلدان النامية. ويجب أن تكون جميع الأطراف جادة فيما يتعلق باختتام دورة الدوحة الإنمائية في عام ٢٠١٠ والتعامل معها من منظور إنمائي. ويجب التغلب أيضا على العقبات التي تعترض سبيل نقل التكنولوجيا المتعلقة بتغير المناخ والناشئة عن حقوق الملكية الفكرية.

١٧ - ومضى يقول إن من الأهمية بمكان كفالة ألا تستفيد أشد البلدان فقرا من الانتعاش العالمي فحسب وإنما أيضا أن تسهم فيه، وذلك بتزويدها بالتمويل الإنمائي الكافي. وحث البلدان المانحة والمنظمات الدولية على زيادة تخفيف عبء الدين، ومواصلة المساعدة الإنمائية الرسمية، وكفالة تدفق الموارد على نحو مستقر وفعال وحسن التوقيت. ومن المهم

أيضا، في وقت الأزمة هذا، التوصل إلى مصادر مبتكرة للتمويل، نظرا للحاجة المحتملة إلى تمويل واسع النطاق.

١٨ - وأضاف أن العمالة والحماية الاجتماعية أساسيان لا لاحتواء الآثار السلبية اللازمة فحسب وإنما أيضا للحد من الفقر. والواقع أن تهيئة فرص التوظف والعمل الكريم للجميع - أحد مواضيع عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر - أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أسوة بحماية المكاسب التي تحققت في تعزيز المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاقها وتمكين المرأة التي تضطلع بدور حاسم الأهمية في التنمية. ويجب أن تتضمن الاستجابة الحالية للأزمة المالية استثمارات حساسة للمنظور الجنساني في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والعمالة، وأن تأخذ في الاعتبار العمل بأجر وبدون أجر.

١٩ - وأردف يقول أن كيانات منظومة الأمم المتحدة تعمل معا للتصدي للتحديات المتعددة القائمة حاليا عن طريق تسع مبادرات مشتركة جديدة تشكل إطارا استراتيجيا لاستجابة المنظومة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وأن الأمم المتحدة تتصدى الآن بالفعل للتحدي المتمثل في إجراء إصلاح أعمق للنظام الاقتصادي والمالي العالمي. وأوضح أن إعلان الدوحة لتمويل التنمية المعتمد في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ونتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، يؤكدان كلاهما على أهمية الإدارة العالمية الشاملة. وأضاف أنه يأمل أن تساعد اللجنة على بناء هذا الزخم. وأنه لا مبالغة في التأكيد على أهمية التنفيذ العاجل لهذه النتائج.

٢٠ - وذكر أنه ستتاح الفرصة للجنة أيضا في هذه الدورة للمضي قدما بأعمال الجمعية العامة لتعزيز زيادة التناسق على نطاق المنظومة داخل الأمم المتحدة. وستعمل إدارته مع الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة لوضع المزيد من المقترحات الرامية إلى تحسين إدارة الأنشطة التنفيذية على نحو ما طلبته الجمعية العامة. ولقد ازدادت إلحاحية الحاجة إلى زيادة الملكية الوطنية وزيادة أثر الأنشطة التنفيذية أكثر من أي وقت مضى، لأن الأزمة الاقتصادية أوجدت احتياجات جديدة في البلدان النامية وأضعفت القاعدة المالية للأمم المتحدة.

٢١ - ويجب أن تظل المنظمة ناشطة كل النشاط على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية إذا أرادت أن توقف دحر المكاسب الإنمائية وأن تغتنم الفرصة كي تبني للعالم مستقبلا أكثر توازنا واستقرارا ورخاء واستدامة. ويجب عليها في خضم ذلك أن تكفل قيام جميع الجهات المعنية ببذل جهد متسق ومتضافر: البلدان النامية والمتقدمة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية. وقال إنه سيبذل وفريقه كل جهد ممكن لتيسير الأعمال الهامة التي تضطلع بها اللجنة التي هم على استعداد لخدمتها.

مناقشة عامة

٢٢ - **الرئيس:** دعا اللجنة إل أن تبدأ مناقشتها العامة.

٢٣ - **السيد محمد** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال أن آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ما زالت تتبدى في البلدان النامية، وتكشف عن تحديات خطيرة متعددة الأبعاد، وتلحق أضرارا باقتصاداتها وشعوبها، وتقضي على مكاسب تم تحقيقها بشق الأنفس، وتدفع بالملايين من الناس إلى الفقر. ومن المتوقع أن يظل مستوى البطالة العالمي فوق ٦ في المائة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وفي أسوأ سيناريو، سينضم ٦ ملايين آخرون من الناس إلى صفوف العاطلين عن العمل. ويقدر، علاوة على ذلك، أن ٥٣ مليونا

من الناس سيصبحون في عام ٢٠٠٩ تحت مستوى خط الفقر، وأن عدد الجائعين سيرتفع بما يزيد على ١٠٥ ملايين. ويجب، بناء على ذلك، إيلاء المزيد من الاهتمام في جميع مجالات التعاون الإنمائي إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، والبلدان متوسطة الدخل، والبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان الخارجة من التراعات.

٢٤ - وأشار إلى أن البلدان النامية تتحمل جل آثار الأزمة على الرغم من أنها غير مسؤولة عنها. وفي حين أن مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية يمثل خطوة هامة فإنه ما زال يتعين عمل الكثير. ويجب توفير موارد مالية جديدة وإضافية كبيرة على سبيل الأولوية للبلدان النامية. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن تبذل البلدان المتقدمة كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها في مجالات مثل تخفيف عبء الدين، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، لمساعدة البلدان النامية على التصدي لأثار الأزمة وكفالة النمو والتنمية المستدامين على الأجل الطويل. ويجب أن تكفل اللجنة المتابعة النشطة لنتيجة المؤتمر على كل من صعيد الأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة. وتتطلع المجموعة إلى بداية الأعمال المضمونية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمنشأ لمتابعة المسائل الواردة في النتيجة.

٢٥ - ولقد أبرزت الأزمة الحالية الحاجة الماسة للإصلاح المضموني الشامل للنظام الاقتصادي والمالي الدولي وصرحه، بما في ذلك ولايات ونطاق وإدارة المؤسسات المالية الدولية التي يجب أن يكون لها اتجاه إنمائي واضح. وستواصل المجموعة الدعوة لعملية إصلاح مفتوحة وشاملة وشفافة.

٢٦ - ولا يزال الأمن الغذائي يشكل تحديا عالميا حاسم الأهمية. وينبغي لكي تكون استراتيجيات دحر الجوع ناجحة أن تعزز هذه الاستراتيجيات وجود مؤسسات أكثر قوة ومسؤولية وأسواق عالمية مستقرة، وإمكانية وصول معززة إلى الأسواق أمام المنتجات الزراعية من البلدان النامية، والقضاء على الإعانات المقدمة من البلدان المتقدمة، والاستثمار المستدام في الإنتاج والبحث الزراعيين، والدعم المحدد الهدف للنهوض بالقطاع الزراعي في البلدان النامية. وينبغي تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية وعدم جعلها عرضة للمضاربات والتقلبات.

٢٧ - وأعلن أن المجموعة ترحب بإضافة بند في جدول الأعمال بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وبالقرار الذي يقضي بعقد مؤتمر قمة عالمي معني بالأمن الغذائي في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإنها تؤيد عرض البرازيل استضافة مؤتمر قمة معني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، وأنها تتطلع إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٨ - ويجب أن تبدي البلدان المتقدمة الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لكسر الجمود الحاصل حاليا في المفاوضات التجارية الدولية بغية اختتام جولة الدوحة بحلول عام ٢٠١٠ وتحقيق نتيجة مبكرة وناجحة وموجهة نحو التنمية وتركز على احتياجات البلدان النامية. ويجب أيضا أن تفي البلدان المتقدمة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في سياق إعلان هونغ كونغ الوزاري.

٢٩ - ودعا البلدان المتقدمة إلى الاضطلاع بالتزامات طموحة في إطار بروتوكول كيوتو لفترات الالتزام اللاحقة بعد عام ٢٠١٢، وحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في التصدي لآثار تغير المناخ والوفاء باحتياجاتها

فيما يتعلق بالتكيف. وأضاف أن حل أزمة المناخ جزء لا يتجزأ من بلوغ أهداف التنمية المستدامة عامة. وأن المجموعة ملتزمة بالعمل عن كثب مع جميع الوفود لوضع قرارات ومقررات عملية المنحى تتصدى للتحديات بما هو لازم من إلحاحية ويقين وموارد.

٣٠ - **السيد أورنيوس** (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا فقال إن الآثار المناوئة لتغير المناخ زادت من تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية. وأن احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يتعرض للخطر. وأن دلائل الانتعاش مؤقتة ولا تنطبق على جميع البلدان. ولهذا يجب على اللجنة أن تركز على التصدي للأزمة وأثرها على التنمية. وأضاف أن مداولات اللجنة تتيح فرصة لمناقشة الخيارات السياسية العامة الرامية إلى دعم أكثر البلدان ضعفا ومنع تكرار الأزمة، كما أنها تتيح فرصا لاتباع نهج جديدة مثل الانتعاش الأخضر واستعمال تكنولوجيات جديدة للنمو الذي تنخفض فيه انبعاثات الكربون. ويمكن أن تبني اللجنة على مناقشات ونتائج عدد من اجتماعات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا. وينبغي أيضا أن تستفيد مداولاتها من نتائج المحافل الأخرى ذات الصلة.

٣١ - وصرح أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل في البلدان النامية. كما أنه يفي بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويعيد تأكيد أن مبدأ فعالية المعونة ينبغي أن يوجه جميع العوامل الإنمائية الفاعلة. وهو أيضا على التزامه فيما يتصل بأفريقيا، وسيواصل الاعتماد على التغيرات الإيجابية الحاصلة هناك في العقد الأخير.

٣٢ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي اتخذ موقفا حاسما ضد الحمائية، وما زال يدفع باطراد لإحراز تقدم في مجال تحرير التجارة، وزيادة إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي للآخرين أن يحذوا حذوه وأن يتيحوا إمكانية الوصول إلى الأسواق بدون رسوم وبدون حصص أمام جميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نموا. وذكر أن المعونة مقابل التجارة أساسية الأهمية في مساعدة أشد البلدان النامية فقرا في التغلب على القيود التي تؤثر على إمكاناتها التجارية. وأن الدعم العام الحافز من القطاع العام لاقتصاد الاتحاد الأوروبي في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والذي يقدر أنه يبلغ حوالي ٥ في المائة من مجموع دخله المحلي الإجمالي سيساعد على حفز صادرات البلدان النامية.

٣٣ - وينبغي، لكي يكون الانتعاش مستداما ويؤدي إلى العمل الكريم للجميع، إيلاء الانتباه إلى إيجاد أسواق عمل أكثر شمولية، وسياسات لأسواق العمل الناشطة، ووضع برامج جيدة للتعليم والتدريب في جميع البلدان. ويجب، مع عودة النمو، أن تكفل فرادى البلدان الانتعاش السريع لفرص العمل. ويرحب الاتحاد الأوروبي، في هذا الصدد، بالميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية مؤخرا.

٣٤ - ويتمثل جزء هام من تحقيق النمو المستدام والنظام المالي المستقر في الإصلاح الجاري حاليا لنظم إدارة المؤسسات المالية الدولية. ويسلم الاتحاد الأوروبي بضرورة زيادة صوت وحصة وتمثيل البلدان الممثلة حاليا تمثيلا ناقصا في مؤسسات بريتون وودز، ويؤيد عملية الإصلاح الجارية فيها حاليا.

٣٥ - ومضى يقول أن قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للحياة والتنمية تتعرض لخطر متزايد. وعلى الرغم من هدف تخفيض خسارة التنوع الحيوي تخفيضا هاما بحلول عام ٢٠١٠، لا تزال توجد خسارة كبيرة لا يمكن إلى حد كبير عكس اتجاهها. ويجب أن تغير المجتمعات أسلوب إنتاجها واستهلاكها، إذا أريد تحقيق التنمية المستدامة. وبعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٩، يتطلع الاتحاد الأوروبي الآن إلى الدورة التنفيذية القادمة. ويرحب الاتحاد الأوروبي باقتراح عقد مؤتمر رفيع المستوى للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، كما أنه على استعداد للاشتراك بنشاط في المناقشات المتعلقة به. ويجب من أجل أن يكون هذا المؤتمر هادفا أن يكون هناك اتفاق واسع النطاق بشأنه في الجمعية العامة.

٣٦ - ومضى يقول إن العالم على أعتاب انتقال رئيسي إلى اقتصاد عالمي تنخفض فيه انبعاثات الكربون. ويجب التوصل إلى سياسات ترمي إلى معالجة مسائل تغير المناخ، والقضاء على الفقر، والتنافسية الاقتصادية، وتنفيذ هذه السياسات. وأضاف أن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة هما أساس الإمداد بطاقة مستدامة ومكافحة تغير المناخ. وحان الوقت لكي يضطلع المجتمع الدولي بالالتزامات الضرورية لجعل الاحترار العالمي يقل عن درجتين مئويتين. وثمة حاجة في الوقت ذاته إلى التكيف مع الآثار المناوئة لتغير المناخ وتوفير الدعم السريع والكافي لأشد البلدان فقرا وضعفا.

٣٧ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالعزم الذي أبداه قادة العالم في اجتماع القمة الأخير المعني بتغير المناخ على التصدي السريع لتغير المناخ، فضلا عن تأييدهم لزيادة العمل والتمويل. ويجب تعجيل خطى المفاوضات كيما يتسنى التوصل إلى اتفاق طموح وعالمي وشامل في مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ. والاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة بنشاط في المناقشات بشأن القرار ذي الصلة والإسهام على نحو بناء في المؤتمر.

٣٨ - ولا يزال تقديم الدعم لأقل البلدان نموا أولوية للاتحاد الأوروبي. ومن شأن نظام الإنذار العالمي الجديد بآثار الأزمات ومواطن الضعف أن يعزز الجهود الجماعية لرصد آثار الأزمات على أشد البلدان ضعفا. ويمثل الأمن الغذائي مطلبا أساسيا لرفاهة أي مجتمع وتنميته الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الفقر وسوء التغذية يؤثران تأثيرا خطيرا على الأجيال المقبلة. ومن الأهمية بمكان التركيز على الجهود المستدامة الطويلة الأجل لكفالة الأمن الغذائي للجميع. والاتحاد الأوروبي على استعداد للتدخل بسرعة في حالة وقوع أي طوارئ إنسانية. وهو يرحب بمبادرة الأمن الغذائي التي تم إقرارها في اجتماع قمة مجموعة الثمانية المعقود في لاكيلا، إيطاليا، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبالالتزامات المقدمة لتعبئة ٢٠ مليونا من الدولارات على امتداد ثلاث سنوات. وينبغي أن يكون لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي القادم، الذي يعلق الاتحاد الأوروبي عليه أهمية كبيرة، هدف سياسي واضح رفيع المستوى: إطلاق نظام إدارة جديد للأمن الغذائي العالمي. ويتسم تخفيض مخاطر الكوارث وتعجيل تنفيذ إطار عمل هيوغو أيضا بالأهمية الحاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٩ - ويواجه العديد من الأطفال صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم المناسبين نظرا لعدم توفر الدليل الوثائقي على وجودهم، في الوقت الذي يتعرض فيه الفقراء من العاملين لخطر الاستغلال بالنظر إلى اعتمادهم على القطاع غير النظامي. ولا يتسم التمكين القانوني للفقراء بالضرورة فحسب وإنما هو أيضا وسيلة فعالة لتعزيز قدرة الأفراد والمجموعات الذين يلتمسون سبيلا للخلاص من الفقر. ويؤيد الاتحاد الأوروبي إضافة بند إلى جدول الأعمال بشأن هذه المسألة.

٤٠ - ويبرهن تصديق ١٣٧ بلدا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على عزم المجتمع الدولي على مكافحة الفساد. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ويطلب إلى كل الدول الأطراف اعتماد آلية فعالة وشفافة وشاملة للاستعراض.

٤١ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بتأييد الجمعية العامة القوي والاجماعي لإنشاء كيان جديد للمنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، كما أنه على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للانتهاء مما تبقى من تفاصيل. وهو يتطلع إلى الاحتفال القادم بالذكرى الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وإلى الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجربه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠، وسيركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٢ - وسيتيح الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرصة لحشد الزخم للمرحلة الأخيرة نحو عام ٢٠١٥، السنة المستهدفة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتم إحراز تقدم في هذا الشأن، ولكن هذه التقدم غير متكافئ وتعرض للخطر على أثر الأزمات الاقتصادية المتعددة. ويلزم الاضطلاع بالتزام عالمي قوي لمكافحة الفقر. ويؤثر الكثير من المسائل التي ستناقشها اللجنة تأثيرا مباشرا على قدرة البلدان على تحقيق تلك الأهداف.

٤٣ - ويجب أن تعزز الأمم المتحدة أنشطتها التنفيذية بغية تحقيق إنجازات أكثر فعالية وكفاءة، دعما للأولويات الوطنية للبلدان النامية. ويمكن أن تعتمد اللجنة في ذلك على الاستعراض السياسي الشامل الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات وعلى المناقشات والقرارات السابقة المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تلك الأعمال.

٤٤ - وأخيرا، يؤيد الاتحاد الأوروبي عزم الرئيس على زيادة تحسين أساليب عمل اللجنة. وينبغي أن يستمر ترشيد برنامج عمل اللجنة، وكذلك التقسيم الرشيد للأعمال بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن الأحداث الخاصة تضطلع بدور هام في تحسين مداولات اللجنة، فإنه ينبغي عدم زيادة إثقال برنامج اللجنة المملوء من قبل بما هو أكثر مما ينبغي من هذه الأحداث. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجدول الزمني المحدد. وينبغي أن تختتم اللجنة أعمالها في وقت مناسب فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ اللذين سيعقدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤٥ - **السيد وولف** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن أثر الأزمة الاقتصادية على منطقته كان شديدا. فلقد حدث انخفاض شديد في عائدات السياحة، والحوالات، وأسعار السلع الأساسية، والطلب. وارتفعت البطالة ارتفاعا حادا. وفي حين توجد الآن في العالم المتقدم دلائل على الانتعاش فإن الأزمة في منطقة الكاريبي بدأت على التو، ويتوقع أن تتردى الأحوال في المستقبل.

٤٦ - ولم تسلم مجموعة العشرين باحتياجات الاقتصادات الصغيرة المثقلة بالديون المصنفة على أنها بلدان متوسطة الدخل. وافتُرض على سبيل الخطأ أن هذه البلدان لا تحتاج إلى مساعدة دولية. ويمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا غير كاف لتقرير أهلية الحصول على التمويل التساهلي. وينبغي استخدام معايير أوسع نطاقا. ولهذا ترحب الجماعة الكاريبية بنتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية الذي وفر محفلا

للبلدان الصغيرة والضعيفة للإسهام في المناقشة العالمية للمسائل التي تحظى بالاهتمام. ومن المتوقع إجراء متابعة سريعة لمسائل مثل توفير موارد جديدة لمساعدة البلدان النامية وتقييم معايير قياس الاستدامة الاقتصادية للبلدان المتوسطة الدخل.

٤٧ - وفي مؤتمر كوبنهاغن القادم لتغير المناخ، لن تكون الجماعة الكاريبية طرفا في أي اتفاق لا ينص على التزامات محددة بشأن التكيف والتخفيف، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتوفير الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ. ويجب المحافظة على قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على البقاء.

٤٨ - ولقد أثلج صدر الجماعة الكاريبية إدراج بند جدول الأعمال المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي كيما تنظر فيه اللجنة.

٤٩ - **السيد اشاريا** (نيبال): تكلم باسم أقل البلدان نموا فقال أنه ينبغي عدم التفريط في الأهداف الإنمائية للألفية بسبب الأزمة المالية، وأنه ينبغي أن يولي الاستعراض الذي سيجري لتنفيذها في عام ٢٠١٠ أهمية خاصة لمحنة أقل البلدان نموا. وأن الصفقات الاقتصادية الوطنية وتلك الخاصة بمجموعة العشرين أضعف من أن تغطي الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وينبغي تثبيط التدابير التشويهية والحمائية المتضمنة في تلك الصفقات والتي تضر بأقل البلدان نموا.

٥٠ - وينبغي في الوقت المتبقي تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ تنفيذا جادا، وكذلك برنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لزيادة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥١ - ومضى يقول إنه يجب التوصل في كوبنهاغن إلى اتفاق بشأن تغير المناخ، مع إيلاء اعتبار خاص للدول الجزرية الصغيرة وتلك الواقعة في مناطق ذوبان الثلوج في الهيمالايا. ويجب بدء عملية تحضيرية متضافرة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في عام ٢٠١١.

٥٢ - ويتعين التصدي للأزمة الغذائية العالمية عن طريق زيادة الإمداد بالأغذية والتنمية الزراعية المستدامة. ويجب أن يتحول الحق في الغذاء إلى حقيقة واقعة. وينبغي إعادة إطلاق المفاوضات المتعثرة في جولة الدوحة التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية وإكمالها، وينبغي تنفيذ إتاحة إمكانية الوصول دون رسوم ودون حصص إلى أسواق البلدان المتقدمة أمام منتجات أقل البلدان نموا.

٥٣ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الأعمال الجارية في اللجنة يجب أن تأخذ في الاعتبار أن الفقراء كانوا أكثر الناس تضررا بالأزمة الاقتصادية. ويمثل النداء الموجه من مجموعة العشرين لتحويل النصيب من الحصص في صندوق النقد الدولي من البلدان الزائدة التمثيل إلى البلدان الناقصة التمثيل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١ خطوة حاسمة في هذا الاتجاه. وينبغي أن تسهم اللجنة الثانية في الجهود الرامية إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر لتجنب حدوث أزمة مالية عالمية أخرى.

٥٤ - وأشار إلى أن التعاون الإقليمي في القطاع المالي تكملة هامة للتعاون العالمي لتحقيق النمو المستدام وتعزيز إقامة نظام مالي مرن. وذكر أن زيادة الإجراءات المنسقة التي تتخذها البلدان المتقدمة والبلدان النامية خطوة حيوية الأهمية لاستعادة الاستقرار المالي. وينبغي أن تكون هناك آلية لالتماس آراء الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين، لأن

إصلاحات ما بعد الأزمة ستؤثر على معظم الاقتصادات في النظام المالي العالمي.

٥٥ - وينبغي أن تتناول مداولات اللجنة الثانية بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي إصلاح الاقتصاد الغذائي والزراعي العالمي، وأن تأخذ في الحسبان أثر تغير المناخ، وبخاصة على صغار المزراعين والصيادين. ولقد التزمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالأمن الغذائي كمسألة سياسة دائمة وذات أولوية، كما أنها تعزز الآن الأمن الغذائي الإقليمي عن طريق إيجاد احتياطي للأرز كآلية دائمة في المنطقة.

٥٦ - وينبغي التصدي للآثار المعاكسة لتغير المناخ على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة والظروف الوطنية. ويقتضي الانتقال إلى النمو القائم على انخفاض الانبعاثات قيام تعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وينبغي تعميم مسائل الغابات والمحيطات في مناقشات تغير المناخ.

٥٧ - ولقد أحرزت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجالات التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة بعض الأمراض المعدية. إلا أن هناك شعورا بالقلق لأن الأزمة الحالية قد تعكس اتجاه التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي القيام بالرصد النشط لبلوغ تلك الأهداف.

٥٨ - **السيد بايلا** (سري لانكا): ذكر أن ما يصل إلى ٩٩ مليون آخرين من الناس علاوة على ما كان متوقعا من قبل سيعيشون في فقر مدقع نتيجة للأزمة الاقتصادية. و لم يفعل الانخفاض الضئيل في أسعار الأغذية الذي حدث بالمقارنة بالسنة الماضية شيئا يذكر لتخفيف مستوى الجوع. وقد قلل التحرك نحو إنتاج الوقود الحيوي من كمية الأراضي القابلة للزراعة المتاحة لإنتاج الأغذية.

٥٩ - وأضاف أن قادة منطقة جنوب آسيا قرروا إنشاء احتياطي إقليمي للطوارئ الغذائية. إلا أنه يجب إكمال هذه الجهود بتوفير بذور محسنة، وري، وإمدادات حسنة التوقيت بالمخصبات، وأساليب لحفظ المحاصيل بعد الحصاد، والمزيد من الاستثمارات في البحوث والتكنولوجيا الزراعية. وتوجد في سري لانكا مبادرة على صعيد البلد لزراعة كل الأراضي القابلة للزراعة وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة وغير ذلك من الدعم لحفز النشاط الزراعي في المناطق الريفية.

٦٠ - ويجب أن تقبل البلدان المتقدمة بمسؤوليتها التاريخية عن مشكلة الاحترار العالمي. وثمة حاجة لإنشاء آلية مستقلة للاستجابة لدين الكربون للملوثين التاريخيين على نطاق واسع الذين ما زالوا يحتلون المجال الكربوني للبلدان النامية. وينبغي أن تحصل البلدان النامية على دعم كاف عن طريق الآليات المالية والتقنية لتعزيز عمليتي التكيف والتخفيف.

٦١ - ولقد أحرزت سري لانكا، منذ التسونامي الذي حدث في عام ٢٠٠٤، تقدما في إدارة الكوارث، وأصدرت قانونا لإدارة الكوارث، واعتمدت خارطة طريق للحد من الكوارث بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنشأت شبكة للإنذار بالكوارث.

٦٢ - ويمثل التخفيض بنسبة ١٥ في المائة في الاستثمار المباشر الأجنبي بسبب الأزمة المالية سببا يدعو إلى القلق، ويجب عكس هذا الاتجاه لعلاج آثار الأزمة الاقتصادية على الاقتصادات النامية. ويجب تمثيل البلدان النامية على نحو أفضل في المؤسسات المالية الدولية. وتشكل قدرة هذه المؤسسات على مراقبة التصرفات المالية غير المسؤولة عاملا حاسم الأهمية لمنع حدوث الأزمات في المستقبل.

٦٣ - وأن الحوالات من العمال المهاجرين مصدر أساسي للإيرادات للبلدان النامية. والهجرة الدولية جزء أساسي من التنمية. ويلزم زيادة الالتزام بالنظم الدولية لحماية المهاجرين

وتعزيز رفاهتهم والامتثال لها. وتتسم حوالات المهاجرين بأنها خاصة ولا يمكن الاستعاضة بها عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٤ - وسري لانكا في سبيلها إلى تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد لها. ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلد ٩٥ في المائة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب ٩٥ في المائة. وارتفع معدل العمر المتوقع وانخفض معدل وفيات الأطفال.

٦٥ - **السيد سومي** (اليابان): قال إنه على الرغم من أنه يبدو أن الجزء الأسوأ من الأزمة قد انتهى، فإنه لا يزال من العسير التنبؤ بالاحتمالات المقبلة للاقتصاد العالمي. ولقد لحق بالضعفاء ضرر بالغ وما زال معدل البطالة آخذا في الارتفاع في العديد من البلدان. ويتسم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية بأنه حسن التوقيت ومفيد.

٦٦ - ومن بين أولويات الحكومة اليابانية تشجيع الانتعاش القوي والنمو المستدام بتعزيز الاستهلاك المحلي. وفي الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩، ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي في اليابان لأول مرة منذ ما يزيد على عام بنسبة ٢,٣ في المائة.

٦٧ - وتستطيع آسيا، التي توجد بها أكبر إمكانات للنمو في العالم، أن تسهم كثيرا في إنعاش الاقتصاد العالمي. وتدعم اليابان انتعاش الاقتصادات الآسيوية ونموها عن طريق مجموعة واسعة من الأدوات. وتضطلع المؤسسات المالية الدولية أيضا بدور رئيسي في التغلب على الأزمة الحالية ومنع حدوث أزمة أخرى. وقال أن حكومته ترحب باستجابة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السريعة، وما يحدث بهما من إصلاح. وأثبتت الأزمة المالية التي حدثت في شرق آسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي أن الضعفاء ومن لا صوت هم أكثر من يعانون وقت النكوص الاقتصادي المفاجئ. وبدافع من التسليم بهذه الحقيقة، تعمل اليابان على تعزيز الأمن البشري، وتشجع كل بلد على اعتماد تدابير تركز على السكان.

٦٨ - وينبغي، على الرغم من الأزمة الراهنة، أن تفي البلدان المانحة بوعودها الإنمائية حتى لا ينعكس اتجاه التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتزم اليابان، من جانبها، مواصلة وتعزيز عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ومضاعفة جهودها لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي في الوقت نفسه أن يضطلع كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته. ولقد تصدرت اليابان التعاون الثلاثي وطالبت بتعزيز فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي دعمته على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويجب أن تمهد هذه الدورة السبيل إلى عقد اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن وفده يرحب بتقرير الأمين العام عن نطاق، وطرائق، وشكل، وتنظيم هذا الاجتماع (A/64/263)، ولا سيما ذكره أن الجمعية العامة قد ترغب في أن يكون نطاق الاجتماع المقترح متسقا مع إعلان الألفية وأن يكون لبه هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، ويتطلع إلى تقرير الأمين العام الشامل عن التقدم المحرز صوب تنفيذ إعلان الألفية.

٦٩ - ويفيد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ أن الاتجاه المشجع في القضاء على الجوع منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي قد انقلب إلى العكس في عام ٢٠٠٨، وكان هذا إلى حد كبير نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية، ولأن الانخفاض في الأسعار الدولية للأغذية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ لم يترجم إلى زيادة إمكانية الحصول على الأغذية لدى معظم الناس. واليابان، بصفتها أكبر مستورد صاف للأغذية، مهتمة جدا بمسألة الأمن

الغذائي. وأعرب المشتركون في حدث جانبي نظمته اليابان وآخرون في المناقشة العامة في الجلسة العامة عن رأي مفاده أن الاستثمار المسؤول في الزراعة سيؤدي إلى تنسيق وزيادة اهتمامات البلدان المتلقية والمجتمعات المحلية والمستثمرين. وكان ذلك الحدث الخطوة الأولى في وضع مجموعة من المبادئ وإطار دولي لتعزيز هذا الاستثمار.

٧٠ - وأوضح أن الكفاح ضد المرض وتعزيز صحة الأم والمولود والطفل مكونات هامة جدا في الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن اليابان قدمت في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩ عرضا طوعيا وطنيا عن الصحة العالمية طالبت فيه باتباع نهج شامل واشتراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية. وما برحت اليابان، بصفتها واحدا من مؤسسي الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والدرن، والملاريا، تشارك في الكفاح ضد الأمراض المعدية. وفي الشهر الماضي فحسب، قررت توفير ١,١ بليون ين كمنحة للمعونة في حالات الطوارئ عن طريق منظمة الصحة العالمية للمساعدة في توفير التحصين ضد فيروس أنفلونزا ألف (إتش ١، إن ١) في البلدان النامية.

٧١ - وليس بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تظل مفتتة وغير منسقة ويفتك بها عدم الكفاءة والازدواج. والاتساق على نطاق المنظومة شيء أساسي. ولهذا السبب، يرحب وفده بقرار الجمعية العامة الذي يؤيد إنشاء كيان جديد للمنظور الجنساني. ويجب تعزيز تعميم المنظور الجنساني في كل مراحل أنشطة المنظمة للمساعدة الإنمائية والإنسانية. إلا أن مجرد إنشاء كيان جديد للمنظور الجنساني لا يكفي لضمان الاتساق على صعيد كامل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي عند إنشاء الهيكل الجديد للمنظور الجنساني ترشيد توزيع الموارد الموجودة حاليا، ومنع ظهور حالات جديدة من الازدواج والتفتت في الأنشطة المتعلقة بالمنظور الجنساني في مختلف كيانات الأمم المتحدة. وسيواصل وفده الاشتراك بنشاط في المناقشات بشأن هذه المسألة.

٧٢ - وتشكل حماية هذا الكوكب لصالح الأجيال القادمة واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. وتستهدف اليابان تخفيض انبعاثاتها بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بمستوى عام ١٩٩٠. غير أن جهود اليابان وحدها لا يمكن أن توقف تغير المناخ. ويجب إنشاء إطار دولي منصف وفعال يشمل كل الاقتصادات الرئيسية.

٧٣ - واليابان على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة المالية والتقنية، ولا سيما لدعم جهود التكيف التي تبذلها البلدان النامية الضعيفة والدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أن المساعدة المالية العامة ونقل التكنولوجيا وحدهما لن يكونا كافيين لتلبية احتياجات البلدان النامية. ويلزم إنشاء آلية تكفل كلا من الاستخدام الفعال للأموال العامة وتيسر تدفق الاستثمارات الخاصة.

٧٤ - وستستضيف اليابان في عام ٢٠١٠ المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع الحيوي. وستواصل اليابان أعمالها التحضيرية بالتعاون الوثيق مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية، وهي ملتزمة بكفالة وضع أهداف طموحة وواقعية وعملية المنحى للتنوع الحيوي لما بعد عام ٢٠١٠.

٧٥ - وينبغي فيما يتعلق بالاقتراح الرامي إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠ إمعان النظر أولا في المواضيع، والمواعيد، والعمليات التحضيرية الممكنة، وصلة الاجتماع بخطة العمل الجارية للجنة التنمية المستدامة. وسيشارك وفده بنشاط في المناقشات بشأن هذه المسألة.

٧٦ - وأخيرا، تعتزم اليابان مضاعفة جهودها لتعزيز الأمن البشري. ويرمي النهج القائم على الأمن البشري إلى حماية الأفراد وتمكينهم حتى يتسنى لهم أن يحققوا كامل إمكاناتهم

وأن يعيشوا في كرامة. وقد تجد اللجنة أن من المفيد اعتماد هذا النهج عند بدء نظرها في المسائل المعروضة عليها.

٧٧ - **السيد لو زنمين** (الصين): ذكر أنه يجب أن يتصدى المجتمع الدولي للأزمة العالمية الراهنة بتعليق أهمية أكبر على التنمية التي يجب أن يواصل تعزيزها عن طريق التعاون. وينبغي للحكومات أن تبني على توافق الآراء السياسي، وأن تعزز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وأن تحول الالتزامات إلى إجراءات. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تزيد المساعدة الإنمائية، وأن تخفض الحواجز المصطنعة لنقل التكنولوجيا، وأن تساعد البلدان النامية على تعزيز قدرتها على التنمية المستدامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد إسهامها في التنمية وأن تهيئ بيئة دولية مواتية للتنمية الاقتصادية. وينبغي للبلدان النامية أن تعزز قدرتها على التنمية المستقلة وأن تلتمس أنماطا للنمو تتسق وأحوالها الوطنية.

٧٨ - وأن التصدي للأزمة المالية العالمية والدفع بقوة لأحداث انتعاش قوي هما المهمة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. ويجب أن تكفل الأطراف المعنية انتعاش اقتصاداتها، وأن تعزز إصلاح الهيكل المالي الدولي، وأن تؤكد على أهمية زيادة تمثيل البلدان النامية وصوتها في المؤسسات المالية الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحسن الآلية الدولية لتعزيز التنمية المتوازنة، وأن يساعد البنك الدولي على زيادة الموارد الإنمائية وأن يعزز قدرته على الحد من الفقر والتنمية، وأن يحث صندوق النقد الدولي على إنشاء آلية فعالة وذات كفاءة للإغاثة المالية وإعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا عند تقديم الدعم المالي. وينبغي أن يستخدم رأس المال الذي تم جمعه في اجتماع قمة مجموعة العشرين المعقود مؤخرا، أولا وقبل كل شيء، في تسوية الاختلالات الإنمائية وزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية.

٧٩ - وينبغي للمجتمع الدولي، عند التصدي للأزمة المالية، أن يعارض النزعة الحمائية في التجارة، وأن يحمي وجود نظام عالمي حر ومفتوح للتجارة والاستثمار، وأن يتعهد بعدم فرض قيود جديدة على السلع الأساسية والاستثمار والخدمات. ولن يؤدي فشل جولة الدوحة إلى الأداء المنظم للتجارة الدولية، أو إلى التنمية المطردة للاقتصاد العالمي. وينبغي أن تبني البلدان على الولايات والإنجازات الحالية لجولة الدوحة، وأن تكفل لها أن تحقق أهدافها في موعد مبكر.

٨٠ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، ينبغي أن يبني المجتمع الدولي على توافق الآراء السياسي الذي تحقق في مؤتمر القمة الأخير المعني بتغير المناخ، وأن يعتمد نهجا مسؤولا إزاء فرادى البلدان والبشرية جمعاء، وأن يسعى إلى إنجاح مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ. وينبغي في عملية التحضير لذلك المؤتمر، أن يتصرف المجتمع الدولي وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الخاص بها، وأن يتقيد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة. وينبغي له أيضا أن يتقيد بالولاية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر بالي لتغير المناخ المعقود عام ٢٠٠٧، وأن يسعى إلى التوصل إلى حلول تعود بالفائدة على الجميع، وأن يعمل على إيجاد عالم أفضل للأجيال القادمة.

٨١ - وأردف يقول إن الأزمة الغذائية العالمية تستحق أن يوليها المجتمع الدولي كامل انتباهه. وينبغي أن تأخذ الأطراف المعنية مأخذ الجد مسألتي الزراعة والأغذية، وأن تعزز التعاون، وأن تعتمد نهجا متكاملا. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي إسهامه في الزراعة، وأن يستحدث تكنولوجيا متطورة، وأن يقاوم المضاربات في الأسواق، وأن يعزز التعاون الزراعي، وأن يحسن الناتج الغذائي العالمي. وينبغي أن توفر البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية المزيد من

المساعدة الزراعية للبلدان النامية، مع احترام قدرتها على اتخاذ القرارات.

٨٢ - وأشار إلى أن الشعب الصيني احتفل مؤخرا بالذكرى الستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وقال إن الصين وضعت ونفذت على امتداد ستة عقود من الزمان استراتيجية إنمائية تقوم على الخصائص الصينية. وفي حين أحرزت الصين قدرا من النجاح في هذا الشأن، فإنها تدرك تمام الإدراك أنه يجب عليها، كبلد نام يوجد به عدد كبير من السكان، أن تعجل تنميتها. وما زال أمام الصين شوط كبير قبل أن يتسنى لها تحقيق الرخاء لكامل سكانها.

٨٣ - وأضاف أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، وأنها تعمل جاهدة من أجل تحقيق تنمية علمية شاملة ومنسقة ومستدامة وموجهة نحو السكان. وأن الصين تتقيد بسياسة الدولة الأساسية الرامية إلى حفظ الموارد، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية المستدامة. وأوضح أن حكومته كشفت في معرض تصديها للأزمة المالية العالمية عن مجموعة من التدابير السياسية العامة الرامية إلى توسيع نطاق الطلب المحلي، وتعديل الهيكل الاقتصادي، وتعزيز النمو، وتحسين أسباب العيش. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، زاد الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة ٧,١ في المائة بالمقارنة بالعام الماضي.

٨٤ - وكان تعزيز التنمية المشتركة دائما مكونا أساسيا من مكونات السياسة الخارجية للصين، أسوة بتوطيد دعائم التضامن والتعاون مع البلدان النامية الأخرى. وعلى الرغم من أن الصين ما برحت تعاني من الأزمة المالية العالمية فإنها ملتزمة بتنفيذ التدابير الرامية إلى مساعدة أفريقيا التي تم الإعلان عنها في اجتماع قمة بيجينغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتصدي للأزمة الحالية ولتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥ - **السيد هارون** (باكستان): ذكر أن من المؤسف أن التعثر في جولة الدوحة يعني أنه لا يمكن استخدام التجارة لحفز تشجيع الاستهلاك والإنتاج والعمالة، التي هي جميعها لازمة لإنهاء الانتكاس. وعلاوة على ذلك ثمة دلائل متعاظمة على الحمائية أما بسبب الاضطراب الاقتصادي أو تحت ستار التصدي لتغير المناخ. ولهذا يلزم بذل جهد تشارك فيه كل الجهات الفاعلة لكسر الجمود في تلك المفاوضات والوصول بالجولة الحالية إلى خاتمة ناجحة.

٨٦ - وأضاف أن تغير المناخ مسألة مروعة، لأنها تتشابك مع التنمية. كما أنها ستطرح تحديات إضافية في معالجة مسألة الفقر، وتحسين الرعاية الصحية، وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة. ويجب أن تسهم البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ بالأخذ باستراتيجيات تنخفض فيها انبعاثات الكربون في خططها للنمو الاجتماعي الاقتصادي، وبالاضطلاع بتدابير طوعية للتخفيف والتكيف، مع مراعاة توفر التمويل ونقل التكنولوجيا. ويجب أن تلتزم البلدان المتقدمة بتخفيض الانبعاثات ونقل التكنولوجيا.

٨٧ - وأعلن أن بلده يؤيد النهج المنهجية الجديدة لتقييم مدى ضعف البلدان والإجراءات التي تتخذها العوامل الفاعلة ذات الصلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكذلك لرصد الالتزامات المالية المقدمة من الجهات المانحة.

٨٨ - ومضى يقول إن الزراعة هي العامل الأساسي للحد من الفقر. وثمة حاجة لمعالجة مسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي في سياق السياسة الإنمائية. ولهذا شاركت باكستان في تقديم القرار الذي يقضي بوضع هذا البند الجديد في جدول الأعمال. وينبغي أن تحظى المسائل الصحية باهتمام مماثل في اللجنة.

٨٩ - وذكر في نهاية كلمته أنه على الرغم من أهمية الكفاءة والفعالية فإنهما يجب ألا يكونا على حساب المشروعية والشمولية والشفافية والإنصاف، التي هي كلها أمور لا يمكن أن تطرحها على الطاولة إلا الأمم المتحدة وحدها.

٩٠ - **السيد شيركين** (الاتحاد الروسي): قال إنه ثبت أن مجموعة العشرين هي المحفل الأساسي لمناقشة المشاكل الاقتصادية الراهنة، كما أنها أداة فعالة لبلوغ الأهداف الإنمائية العالمية. ويجب في الوقت نفسه، التوصل إلى سبيل لكي تتمكن مجموعة العشرين من التفاعل مع الدول الأخرى. ويمكن خدمة مختلف المصالح على خير وجه باستخدام إمكانات الأمم المتحدة.

٩١ - وأضاف أن المهمة الرئيسية للجنة الثانية في هذه الدورة تتمثل في وضع الأساس لاتخاذ قرارات رائدة في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيشارك فيه رؤساء الدول والحكومات وسيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وينبغي أن ترمي قرارات اللجنة بشأن المسائل الاقتصادية الكلية إلى حشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٢ - ويجب، بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين التنمية ومكافحة تغير المناخ، السعي إلى حلول للتحديات المناخية من شأنها ألا تقوض النمو الاقتصادي، ولا سيما في حالة البلدان النامية. وأضاف أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تغير المناخ في الاجتماع القادم في كوبنهاغن يكتسي أهمية حاسمة، وأن دور اللجنة الثانية يتمثل في دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى ذلك التوافق. وأعلن أن الاتحاد الروسي يعتزم بحلول عام ٢٠٢٠ تخفيض انبعاثاته بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٠، وتخفيض مجموع انبعاثاته بمعدل ٣٠ بليونا من الأطنان على امتداد ٣٠ سنة. وينبغي أن يتخذ الآخرون إجراءات مماثلة.

٩٣ - وينبغي تناول تغير المناخ في سياق أمن الطاقة. ولقد اتفقت مجموعة الثمانية على مبادئ قانونية جديدة للتعاون في هذا المجال للمواءمة بين مصالح موردي الطاقة، ومستهلكيها، وبلدان العبور.

٩٤ - وسيكون إطار العمل الشامل الذي أعدته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية أساسا جيدا للمبادرات الرامية إلى حل الأزمة. وينبغي أولا تنفيذ الإطار على الصعيد القطري. ويمكن أن يشمل التنفيذ الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي. ويمكن أيضا أن تشارك فيه وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في روما.

٩٥ - ومضى يقول إن الناتج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي يتزايدان الآن في الاتحاد الروسي، عقب ثمانية أشهر من الانتكاس، وأن الاقتصاد الوطني آخذ في النمو. وعلى الرغم من التخفيضات في ميزانية عام ٢٠٠٩، واصلت الحكومة تمويل الهياكل الأساسية للنقل، وتوفير الحوافز لصناعة التشييد. وفي الوقت نفسه، أزيل في الأشهر الأخيرة الكثير من العوائق التي تعترض سبيل قطاع المشاريع الخاصة، بما في ذلك تعزيز أنظمة مكافحة الاحتكار. وأجريت تحسينات في القطاع المصرفي. وتوجد الآن خطط للحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، واستخدام أدوات السوق التقليدية، مثل الخصخصة.

٩٦ - ويجري حاليا وضع ما يسمى ''استراتيجية الإنجاز'' لتنفيذها في عام ٢٠١٠، وتشمل هذه الاستراتيجية إجراء تحسينات في التشريعات وإدارة الشركات من أجل رفع كفاءة الاقتصاد. وعلى الرغم من الضائقات الاقتصادية، بلغ تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في النصف الأول من هذا العام ١٧ بليون دولار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.